

# نهب ممنهج بعليارات الجنيهات نقابة المهندسين تفرّط في 30% من "جوتن"



الجمعة 2 يناير 2026 م

في واحدة من أخطر فضائح الفساد النقابي، تكشفت وثائق قضائية فُدينة تُثبت تواطؤاً صريحاً بين قيادات نقابة المهندسين وإدارة شركة "المهندس يوتن للدهانات" أدى إلى انفيار حصة صندوق معاشات المهندسين من 30% إلى 4% فقط، في عملية وُصفت بـ"السرقة المُنظمّة" لأموال المهندسين.

ال المستندات القضائية التي حصلت عليها وسائل إعلام كشفت أن النقابة عدلت طباتها القضائية تحت مسؤوليتها، وسحب اعترافها على زيادة رأس المال التي أدت مباشرة إلى تذويب حصتها، في خطوة تشير إلى تواطؤ مُسبق لنهب المال العام.

## تعديل الطلبات دليل التواطؤ

تُظهر صيغة الدعوى المُقامة في 28 ديسمبر 2023 أن النقابة اعترضت على 4 بنود أساسية من قرارات الجمعية العمومية لشركة "جوتن"، أهمها البند السادس الخاص بزيادة رأس المال بمبلغ 1.4 مليار جنيه، لكن المفاجأة الصادمة جاءت في صحيفة دعوى لاحقة بتاريخ 11 مايو 2024، حيث طالبت النقابة المحكمة الاقتصادية بتعديل طباتها وسحب اعترافها على البند السادس تحديداً، وهو القرار الذي تسبب مباشرة في تقليص حصة النقابة من 30% إلى 4% فقط.

يقول محسن عليوة، المفكر والخبير العمالاني والنقاوبي، إن "العمل النقابي في مصر يواجه أزمة ثقة حقيقة، فالنقابات المهنية التي كانت حصناً للدفاع عن حقوق أعضائها تحولت في بعض الحالات إلى أدوات لتمرير صفات مشبوهة".

## خسائر بعليارات وصمت فُرب

أكد المهندس عبدالله سالم، رئيس لجنة التدريب الأسبق بنقابة مهندسي القاهرة وأحد المتقدمين ببلاغ ضد النقيب، أن حصة النقابة باللغة 30% كانت قيمتها 526 مليون جنيه في مارس 2024، لكنها تحولت بعد زيادة رأس المال إلى 3% فقط.

وأضاف سالم أن "الشركة استحوذت على أسهم النقابة بقيمتها عام 1983، وأن تعديل الطلبات في المحكمة يؤكد تعمد النقابة خفض حصتها بالشركة". وفي هذا السياق، يُشير المحل الاقتصادي محمد نصر الحويطي إلى أن "كشف الفساد الملياري غالباً ما يرتبط بحدوث صراعات بين القوى أو اختلاف المصالح بينهم، وليس بفعالية الأجهزة الرقابية".

## اتهامات بإهدار المال العام والتواطؤ

تقدم أعضاء من النقابة ببلاغ رسمي إلى النائب العام ضد نقيب المهندسين طارق النبراوي والمديرين التنفيذيين لشركة "جوتن" بتهمة تسهيل إهدار المال العام، وتضمنت لائحة الاتهامات الحصول على قروض بقيمة 50 و60 مليون دولار دون موافقة صندوق المعاشات، وزيادة رأس المال بشكل غير قانوني دون عقد جمعية عمومية غير عادية.

في المقابل، أصدر النقيب بياناً أكد فيه أن النقابة لن تتبع أو تتنازل عن أي جزء من حصتها، ووافق مجلس النقابة على تقديم بلاغ للنيابة العامة ضد محامي النقابة السابق لوجود شبهة تواطؤ يُعلق هشام جنبلاط، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات السابق الذي يُسجن بسبب كشفه عن فساد بـ600 مليون جنيه، بأن "مصر تعاني من أزمة حقيقة في آليات الرقابة والمحاسبة، فالذين يكشفون الفساد يُعاقبون بدلاً من الفاسدين أنفسهم".

